جامعة الإسكندرية
كلية التجارة
قسم المالية العامة

الدور المالي للمحليات في معالجة مشاكل التلوث الصناعي بمحافظة الإسكندرية

رسالة لنيل درجة الماجستير فى المالية العامة

مقدمة من الطالب
محمود رجب محمود
المعيد بقسم المالية العامة

تحت إشراف
الأستاذ الدكتور
يونس أحمد البطريق

٢٠٠٩

لجنة الحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور / يونس أحمد البطريق **(مشرفاً ورئيساً)**
أستاذ المالية العامة
بكلية التجارة – جامعة الإسكندرية

الأستاذ الدكتور / عادل أحمد حشيش **(عضـواً)**
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة
بكلية الحقوق- جامعة الإسكندرية

الأستاذ الدكتور / المرسى السيد حجازي **(عضـواً)**
أستاذ المالية العامة
بكلية التجارة – جامعة الإسكندرية

شكر وتقدير

الحمد لله رب العاملين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ؛ سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم .. وبعد

أتوجه بالشكر والتقدير إلي **الأستاذ الدكتور / يونس أحمد البطريق** ؛ أستاذ المالية العامة بكلية التجارة جامعة الإسكندرية ، الذي يرجع إليه الفضل في إخراج هذا العمل ، فلم يبخل بالوقت والجهد في سبيل إظهاره في صورته العلمية المتكاملة، جزاه الله عنى خير الجزاء ، وحفظه وجعله زخراً للباحثين ، وأمده بموفور الصحة والعافية.

وأتوجه بعظيم الشكر والتقدير **للأستاذ الدكتور / المرسى السيد حجازي** ؛ أستاذ المالية العامة بكلية التجارة جامعة الإسكندرية ، فقد كان لفيض علمه وعطائه أبعد الأثر في تكويني العلمي ، وأشكره على تفضله بقبول المشاركة في لجنة الحكم على هذه الرسالة ، رغم مشاغله وأعبائه ، فجزاه الله عنى خير الجزاء .

كما أتوجه بوافر الشكر والتقدير والعرفان إلي **الأستاذ الدكتور / عادل أحمد حشيش** ؛ أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية ، لتفضله بقبول المشاركة في لجنة الحكم على الرسالة ، رغم أعبائه الجسيمة ، فجزاه الله عنى خير الجزاء.

كما أتوجه بعظيم الشكر والتقدير **لجميع أساتذتي الأجلاء في قسم المالية العامة** على حسن توجيهم وإرشادهم العلمي للباحث في مرحلتي البكالوريوس والماجستير ، ولا املك إلا أن أدعو لهم جميعاً بموفور الصحة والعافية ، جزاهم الله عني خير الجزاء.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بوافر الشكر والامتنان لوالديّ وأخي وزوجتي ، ولا يسعني إلا أن أدعو لهم ولابنى أحمد بوافر الصحة ومديد العمر، على ما بذلوه معي من جهد ، ومثابرة وعون ، طوال مراحل هذه الدراسة ، فجزاهم الله عنى خير الجزاء .

وأخيراً " اللهم إني أشهدك أني قد بذلت أقصي ما أستطيع ، فإن كنت قد وفقت ، فمن عندك ، وإن كنت قد أخطأت أو قصرت فمن عندي ، اللهم اجعل عملي هذا عملاً مقبولاً ، وسعيي فيه سعياً مشكوراً "

(وقل ربي زدني علماً)

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحث

إهـــــــــــــــــــداء ،،،

إلى والدي ووالدتي ..

إلى اخي ..

إلى .. زوجتي وابنى

مقدمة

البيئة الأرضية بكل ما فيها من مكونات ومقومات ، هي وطن الإنسان الذي خلقه الله سبحانه وتعالى وكرمه وفضله على الكثير من مخلوقاته – قال تعالى: (ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً)[1].

وخلق الله الكون له قوانين طبيعية تكفل حفظه وتوازنه ، وأحكم صنع البيئة التي خلقها، وأتقن صنعها؛ قال تعالى: (صنع الله الذي أتقن كل شئ)[2] ولكن امتدت يد الإنسان لتلوث كل شئ في البيئة، فقد نتج عن النشاط المتزايد للإنسان في كافة مجالات الحياة مشاكل التلوث البيئي.

وتتضافر عدة عوامل مختلفة في ظهور مشاكل التلوث البيئي من أهمها عدم وجود خرائط صناعية لتحديد الأماكن المناسبة لكل صناعة تجنباً لأخطارها المحتملة. وعدم وجود تخطيط عمراني سليم بمعظم المدن ، واختلال التنسيق بين التوطن السكاني والتوسع الصناعي، حيث أدى السماح بتراخيص البناء في مناطق قريبة وممتدة في اتجاه المصانع ، مع عدم تحديد كردونات لهذه المدن ، إلى تفاقم مشاكل التلوث البيئي. ومنها أيضاً تجاهل المخطط الصناعي لبرامج حماية البيئة من التلوث عند تخطيط الأنشطة الصناعية ، نتيجة غياب الاهتمام الجاد والحقيقي بأخطار التلوث البيئي الناجم عن برامج التنمية الصناعية ، وعدم مواكبة انتشار الوعي البيئي ، وأفكار حماية البيئة لمراحل التصنيع في الدول النامية.

ومن الملاحظ أن هناك فئة من العلماء تنادى بتأجيل إجراءات حماية البيئة ، خصوصاً في الدول النامية ، ومنها مصر استنادا إلى أن هناك تعارضاً بين معدلات التنمية الاقتصادية وبرامج حماية البيئة ، خاصة في المراحل الأولى للتنمية ، فالإنفاق على برامج حماية البيئة في المراحل الأولى من التنمية يعد أحد أنواع الرفاهية الخاصة في حالة مقارنتها بمشاكل الفقر والتخلف التي تهدد الحياة ، وتقلل من معدلات النمو الاقتصادي. كما أن الإنفاق على برامج حماية البيئة يؤدى إلى تباطؤ معدلات النمو ، ويترتب على ذلك زيادة معدلات البطالة وارتفاع تكاليف الإنتاج للسلع والخدمات ، بسبب إدماج تكاليف حماية البيئة، مما يحد من المقدرة التصديرية للدول ، ويزيد من عجز موازين مدفوعاتها في مقابل زيادة الواردات لاستيراد معدات حماية البيئة من الدول المتقدمة ، واستيراد مستلزمات الإنتاج.

([1]) سورة الإسراء : الاية رقم (٧٠).

([2]) سورة النمل : الاية رقم (٨٨).

ولكن غالبية الآراء تؤيد وتنادى بضرورة الاهتمام ببرامج حماية البيئة ، نظراً لزيادة حدة التلوث البيئي ، ولكثير من الأمور التي تتعلق بالتنمية والكائنات الحية ، كالآتي:

١ – إن هناك ارتباط كبير بين البيئة والتنمية، فالتنمية لا يمكن أن تستمر على قاعدة موارد بيئية متدهورة، كما لا يمكن حماية البيئة عندما لا تضع التنمية في حساباتها تكاليف تخريب البيئة. ولا يمكن معالجة أي من هاتين المشكلتين بسياسات جزئية.

٢ – إن تلوث البيئة يمكن أن يؤدى إلى إعاقة عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للآتي:

أ – زيادة التكاليف الناجمة عن ضياع المواد الأولية ، وموارد الطاقة التي تظهر كملوثات غازية أو سائلة أو صلبة أو حرارية.

ب – ارتفاع تكاليف تخفيض ومعالجة الأضرار الناجمة عن التلوث ، مثل تكلفة معالجة مياه الشرب الملوثة ، أو ضرورة استخدام مرشحات لمياه المنازل.

جـ إن الآثار البيئية تتميز بأنها تتراكم عبر الزمن ، وتظهر هذه الآثار بعد فترة قد تطول أو تقصر، ومن هنا فكلما تأخر الأخذ بإجراءات حماية البيئة ، زادت الأضرار، وزادت تكاليف المعاجلة.

٣ – إن تلوث الهواء الناتج عن إطلاق مخلفات المصانع في صورة أدخنة محملة ببعض الغازات السامة أو الضارة بالصحة ، يسبب العديد من الأمراض ، مثل الربو ، والحساسية الجلدية ، وبعض الأمراض العصبية.

٤ – إن تلوث المصادر المائية عن طريق إلقاء مخلفات المصانع من مواد كيماوية وبترولية وغيرها ، يؤثر على الثروة السمكية ، وعلى الاستخدامات الاقتصادية للمياه في الأغراض المختلفة.

٥ – إنه يمكن تخفيض تكاليف حماية البيئة ، من خلال استخدام تقنيات مناسبة.

٦ – يرى البعض أن الإنفاق على حماية البيئة سوف يؤدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ، ومن ثم الحد من القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وهذا لا يمكن التسليم به ؛ حيث إن الأمر يتوقف على الكفاءة الاقتصادية لسياسات حماية البيئة ، كما أنه قد يؤدى إلى خفض تكاليف الإنتاج لبعض السلع الأخرى.

وبناء علي الأسباب السابقة ، زاد الاهتمام اليوم في غالبية الدول بمعالجة التلوث البيئي ، بعد أن تفاقمت مشاكل التلوث والآثار الضارة الناتجة عنه، فزاد اهتمام الكتاب والباحثين بموضوع تلوث البيئة ، وزاد اهتمام المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية بالمشاكل البيئية ، وأصبحت

القضايا البيئية من القضايا المحورية في أواخر القرن العشرين ، ومن ثم فمن المتوقع أن تكون القضايا المتعلقة بتلوث البيئة من التحديات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والبشرية خلال هذا القرن.

وسوف تهتم هذه الدراسة بدور المحليات في معالجة مشاكل التلوث البيئي الناتج عن النشاط الصناعي في محافظة الإسكندرية ، وكيف يمكن زيادة دور وفاعلية المحليات في هذا الشأن ، وقد تم اختيار محافظة الإسكندرية على أساس أنها تحتل المركز الثاني بعد القاهرة في عدد المصانع المسببة للتلوث البيئي، فيتركز بها ما يقرب من ٤٠% من عدد المصانع الموجودة على مستوى الجمهورية ، والتي تعمل في الأنشطة المختلفة (الغذائية، والغزل والنسيج، والحديد والصلب، والصناعات البترولية، وصناعة الكيماويات، .... إلخ) وتتسم هذه المصانع بعدم التركز المكاني.

وسوف يكون محور هذه الدراسة هو تقييم دور الإدارات المحلية في مصر في معالجة مشاكل التلوث الصناعي ، وسوف يتم ذلك من خلال مقارنة سلطات الإدارات المحلية في مصر بسلطات الإدارات المحلية في بعض الدول الأخرى، وأيضاً من خلال التعرض لمدى استغلال الإدارات المحلية بمصر للسلطات المتاحة لها بواسطة القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ثم محاولة وضع بعض الاقتراحات لزيادة دور الإدارات المحلية بمصر في معالجة مشاكل التلوث الصناعي في ظل السلطات المتاحة بواسطة القانون.

مشكلة الدراسة:

إن التلوث البيئي الناتج عن النشاط الصناعي أصبح إحدى المشكلات الخطيرة في مصر بصفة عامة ، وفي محافظة الإسكندرية بصفة خاصة؛ فعلى مستوى مصر بدأت مشكلة التلوث الصناعي في الظهور منذ أوائل الستينات ، مع التوسع الأفقي في التصنيع دون دراسة جادة للملوثات الناتجة عن المصانع ، وقد لوحظ ارتفاع نسبة الملوثات مع مرور الوقت ، بالرغم من التحذيرات الكثيرة من جانب الجهات المعنية" بحماية البيئة. وتعد كل من القاهرة والإسكندرية والقليوبية من أكثر المحافظات الملوثة على مستوى الجمهورية ؛ حيث تتركز فيهم مصانع الدباغة والجلود ، والأسمنت ، والطوب ، والفحم ، والنحاس ، والمسبوكات ، والأسمدة ، وتحتل محافظة الإسكندرية[1] المركز الثاني بعد القاهرة ، في عدد المصانع المسببة للتلوث البيئي ؛ حيث يتركز بها تقريباً ٥٠% من الأنشطة البترولية في الجمهورية ، ومخطط لها أن تصل إلى ٧٥% من جملة الأنشطة البترولية، كما يوجد بها العديد من الشركات الصناعية الكبرى في مختلف المجالات الصناعية (الغذائية، الغزل والنسيج، والحديد والصلب، والمعادن، والصناعات البترولية، ... إلخ). ويتسم النشاط الصناعي في محافظة الإسكندرية بعدم التركز المكاني ؛ حيث تنتشر المصانع بين الجانبين الشرقي والغربي للمحافظة ، وكذلك في الجزء الأوسط والجنوبي.

وحيث إن التلوث الصناعي يترتب عليه العديد من الأضرار (التكاليف) ،والتي من بينها:

أ – التأثير السلبي على صحة وعمر الإنسان الذي يعمل في المصنع المسبب للتلوث ، أو الذي يعيش حول هذه المصانع ، في صورة أدخنة محملة ببعض الغازات السامة أو الضارة بالصحة ، مما يترتب عليه العديد من الأمراض ؛ مثل الربو ، والحساسية الجلدية ، وبعض الأمراض العصبية.

ب – التأثير السلبي على المصادر المائية الناتج عن إلقاء مخلفات المصانع ، من مواد كيماوية وبترولية ، وغيرها بدون معالجة أو بمعالجة مبدئية ، مما يؤثر سلبياً على الثروة السمكية ، وعلى الاستخدامات الاقتصادية للمياه في الأغراض المختلفة.

جـ- التأثير السلبى على إنتاجية وجودة الأرض التى تقع فى المناطق الملوثة.

د – التأثير السلبي على طبقة الأوزون ، حيث إن تراكم غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو ، والتلوث البحري الناجم عن تصريف المخلفات في البحر، يساعد على زيادة درجة حرارة

---

(1) جهاز شئون البيئة.

الجو ، واستنفاد طبقة الأوزون ، وهذا يؤثر سلبياً على مستوى الرفاهية والتنمية في الدول النامية ، والمتقدمة على السواء.

ولهذه الأسباب زاد الاهتمام اليوم بمعالجة مشاكل التلوث الصناعى.

ويقع على الحكومات دور كبير في معالجة مشاكل التلوث البيئي ، وخاصة الحكومات (السلطات) المحلية التي تعد أسلوباً من أساليب التنظيم الإداري ، يتم بمقتضاه توزيع الوظائف الإدارية في الدولة بين السلطة الإدارية المركزية ، وسلطات محلية مستقلة تباشر اختصاصاتها في هذا الشأن تحت رقابة الدولة.

وبصفة عامة ، فإن دور السلطات المحلية في ممارسة الاختصاصات المختلفة قد يقل أو يزيد من دولة إلى أخرى ، ويتوقف ذلك على عدة عوامل ؛ من أهمها نظام الحكم السائد ، ودرجة الاستقلال المسموح به للسلطات المحلية ، ودرجة وعى وثقافة الشعوب ، ومدى قدرة الإدارات المحلية على تكوين موارد مالية كافية لمباشرة الاختصاصات. فسلطات المحليات تزيد وتصل إلى أقصاها في بعض الدول ؛مثل إنجلترا وأمريكا ، وتقل في دول أخرى ، مثل فرنسا وهولندا.

وفى مصر وحدات الإدارة المحلية ،وهى المحافظات ، والمراكز ، والمدن ، والأحياء ، والقرى، ولكل منها شخصية اعتبارية ، وفقاً لنص المادة (١) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩[1] ، ومن ضمن اختصاصات هذه الوحدات المحلية وفقاً للقانون السابق ما يلي :

أ – الرقابة على مختلف المرافق والأعمال التي تدخل في اختصاص المحافظة ، وله أن يطلب أي بيانات تتعلق بنشاط الوحدات الإنتاجية والاقتصادية التي تعمل في دائرة المحافظة، والإشراف على تنفيذ الخطط الخاصة بالتنمية المحلية ومتابعتها. (وفقاً لنص المادة ١٢ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩).

ب – اقتراح فرض الضرائب ذات الطابع المحلى (وفقاً لنص المادة السابقة).

جـ- فرض الرسوم ذات الطابع المحلى – وفقاً لأحكام هذا القانون أو تعديلها ، أو تقصير أجل سريانها ، أو الإعفاء منها ، أو إلغاؤها ، بعد موافقة مجلس الوزراء. (وفقاً لنص المادة السابقة).

([1]) قانون نظام الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، ٢٠٠٢، صفحة ١١، ١٢.

د – الاقتراض للقيام بمشروعات إنتاجية أو استثمارية لازمة للمحافظة أو للوحدات المحلية في نطاقها ، بشرط ألا يجاوز حد المديونية ٤٠% من المجموع السنوي للإيرادات الذاتية للمحافظة أو للوحدات المحلية التي تنشأ فيها هذه المشروعات (المادة ١٥ من القانون السابق).

هـ . تقديم معونة مالية وفنية وإدارية للجهات ذات الأغراض الاجتماعية والخيرية والعلمية في دائرة اختصاصه (م ١٧ من القانون السابق).

و – التصرف في الأرض المعدة للبناء المملوكة للدولة ،ووحدات الإدارة المحلية في المحافظة ، وكذلك الأراضي القابلة للاستزراع داخل الزمام ، على أن يكون هناك أولوية لأبناء المحافظة المقيمين فيها (م ٢٨).

ز – اقتراح تحديد نطاق المناطق الصناعية بالمحافظة (م ١١٠).

ح – تنمية المجتمعات المحلية تنمية شاملة أساسها مكونات وإمكانيات المجتمع المحلى ، وكشف الفرص الاستثمارية ، وتوزيع الموارد على الاحتياجات حسب الأولوية. (م ١١٦).

ط – إصدار التراخيص وفقاً لنص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩١٨ لسنة ١٩٦٨.

وباستقراء ما يحدث في محافظات مصر، بصفة عامة وفى محافظة الإسكندرية بصفة خاصة ، نجد أن اختصاصات الوحدات المحلية أقل بكثير من اختصاصات الوحدات المحلية في كثير من الدول الأخرى ، مثل إنجلترا وأمريكا، وبالإضافة إلى ضيق نطاق اختصاصات المجالس المحلية في مصر، نجد أن استخدام هذه الاختصاصات محدود في معالجة مشاكل التلوث الصناعي ؛ فدور المجالس المحلية في مصر بصفة عامة وفى محافظة الإسكندرية بصفة خاصة ، يكاد يتركز في الرقابة والتفتيش على المنشآت الصناعية ، وإعداد التوصيات، مع أن هناك إمكانية كبيرة لأن تمارس المحليات دوراً متزايداً في هذا المجال ، من خلال استخدام الأدوات والسلطات المسموح بها ضمن الاختصاصات ،مثل الرسوم، والإعانات، والقروض، والضرائب،....) ومشكلتنا البحثية تتمثل في البحث عن الدور الفعال للوحدات المحلية في معالجة مشاكل التلوث الصناعي ، في ظل الاختصاصات المحلية المتاحة.

هدف الدراسة:

اتضح من المشكلة البحثية أن التلوث البيئي الناتج من النشاط الصناعي أصبح خطراً يهدد كل الكائنات الحية ، وأنه بالرغم من اتجاه غالبية الدول النامية ومن بينها مصر إلى نظام السوق؛ بغرض معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، إلا أن الاعتماد على نظام السوق في معالجة المشاكل البيئية يكاد يكون معدوماً ، وعلى ذلك فالعبء الأكبر من مسئولية معالجة المشاكل البيئية يقع على كاهل الحكومات ، وخاصة الحكومات المحلية ، التي يتعين عليها استغلال الاختصاصات المحددة لها بواسطة القانون في علاج مشاكل التلوث البيئي . وقد اتضح أن الاختصاصات المحلية في مصر منخفضة ،جداً وبالرغم من ذلك فليس هناك استغلال أمثل لهذه الاختصاصات ؛ ومن هنا فإن هدفنا الأساسي في هذه الدراسة هو تفعيل دور الإدارات المحلية في معالجة مشاكل التلوث الصناعي في ظل الاختصاصات المتاحة بواسطة القانون ، لتحقيق هذا الهدف الأساسي يتعين:

١ – تحديد أسباب التلوث الصناعي ، وأهم المصادر المسببة له في محافظة الإسكندرية.

٢ – تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتلوث الصناعي ، وبصفة خاصة في محافظة الإسكندرية.

٣ – تقدير تكاليف التلوث الصناعى فى محافظة الإسكندرية.

٤ – تقدير المنافع الاقتصادية والاجتماعية الناتجة من معالجة التلوث الصناعى.

٥ – التعرض لنظم المحليات في بعض الدول المتقدمة ، من حيث مدى اختصاصها في فرض الضرائب والرسوم المحلية ، وكيفية استغلالها لهذه السلطات في معالجة مشاكلها، وذلك للاستفادة مما هو مطبق في هذه الدول.

٦ – التعرف على أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى عدم استخدام الإدارات المحلية في محافظة الإسكندرية للاختصاصات المتاحة للمحليات بواسطة القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٩ استخداماً أمثل.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على استخدام المنهج العلمي التجريبي الذي يجمع بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي – حيث يتم الاستعانة بالبيانات من الإحصائيات الرسمية والبيانات الأولية المتعلقة بالتلوث الصناعي – هذا بالإضافة إلى تحليل بعض البيانات للتعرف على منافع وتكاليف الحد من التلوث الصناعي ، وتقييم دور الإدارات المحلية بمحافظة الإسكندرية في معالجة هذه المشاكل ، مع الاستعانة ببعض أدوات التحليل الاقتصادي.

فروض الدراسة:

١ – وجود آثار خارجية سلبية تترتب على إقامة بعض الأنشطة الصناعية في محافظة الإسكندرية ، وهذه الآثار السلبية تجاوز الآثار الخارجية الإيجابية الناتجة عن وجود هذه الأنشطة الصناعية.

٢ – إنه يمكن تقدير التكاليف (الأضرار) الناتجة عن التلوث الصناعي.

٣ – إن دور الإدارات المحلية في معالجة مشاكل التلوث الصناعي (التفتيش ، والرقابة ، وإعداد التوصيات) غير فعالة.

٤ – إنه يمكن زيادة دور وفاعلية الإدارات المحلية في معالجة مشاكل التلوث الصناعي (في ظل الاختصاصات المتاحة بوسطة القانون) ، من خلال استغلال السلطات المتاحة (في فرض الرسوم، والضرائب، والإعانات، والرقابة والتفتيش، والقروض.....) استغلالاً أفضل.

خطة الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول كالآتى:

الفصل الأول: التلوث البيئي (مفهومه، وأنواعه، وآثاره) .

المبحث الأول: مفهوم التلوث البيئي و أنواعه. (٣ - 14)

المبحث الثانى: أهمية دراسة مشكلة التلوث الصناعى وآثاره. (15 – 39)

الفصل الثانى: مشكلة التلوث الصناعى

(منافع وتكاليف الحد من التلوث ومصادر التمويل).

المبحث الأول: الأساليب المستخدمة لتقييم تكاليف التلوث الصناعى. (42 - 76)

المبحث الثاني: المنافع الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن معالجة التلوث الصناعي. (77- 86)

المبحث الثالث: مصادر تمويل البرامج البيئية على مستوى المحليات. (87-105)

الفصل الثالث: التلوث الصناعى بمحافظة الإسكندرية.

المبحث الأول: أنواع التلوث الصناعى بمحافظة الإسكندرية. (108-116)

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتلوث الصناعي بمحافظة الإسكندرية. (117-128)

المبحث الثالث: تقدير تكاليف التلوث الصناعى بمحافظة الإسكندرية. (129-150)

الفصل الرابع: دور المحليات فى معالجة مشاكل التلوث الصناعى بمحافظة الإسكندرية.

المبحث الأول: الإدارات المحلية في مصر (المبادئ، والأهداف، والمقومات). (153-162)

المبحث الثانى:السلطات المحلية ومعالجة مشاكل التلوث الصناعى بمحافظة الإسكندرية (163-173)

النتائج والتوصيات (174-181)

الملاحق (182-186)

المراجع (187-201)

الفصل الأول
التلوث البيئي
(مفهومه، وأنواعه، وآثاره)

الفصل الأول

التلوث البيئي

(مفهومه ، وأنواعه ، وآثاره)

مقدمة:

التلوث البيئي Environmental Pollution أصبح من أخطر المشاكل في العصر الحديث، بسبب النشاط المتزايد للإنسان في البيئة ، وإغفال برامج حماية البيئة، فالتلوث كظاهرة بيئية موجود منذ أن وجد الإنسان على سطح الأرض ، إلا أنه ظل محدودا ً ولم يصل إلى حد المشكلة إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، فالغذاء أصبح ملوثاً بالمبيدات الحشرية ، والماء أصبح ملوثاً بالنفايات العديدة ، والهواء صار مكدساً بالسموم والدخان والكيماويات، والضوضاء تحيط بنا من كل جانب ، مما أدى إلى الإصابة بمرض الفشل الكلوي ، والكبد ، وزادت ملوحة التربة ، ونقصت الثروات السمكية بكميات كبيرة، فالتلوث البيئي أصبح إحدى صور الفساد الذي يتسبب فيه الإنسان ، نتيجة لإخلاله بتوازن الكون، فانتشرت ظاهرة التلوث في كل بقاع العالم ، وأصبحت واحدة من أكبر مشاكل هذا العصر، ومن أكثرها خطورة على مستقبل الحياة على ظهر الأرض، ولذلك أصبحت معالجة مشاكل التلوث البيئي ، وخاصة التلوث الناتج عن الصناعات، أحد الأمور المهمة في كل دول العالم اليوم ، وتزايد الاهتمام بموضوع التلوث البيئي والأضرار البيئية.

ولذلك سوف نتعرض في هذا الفصل لمفهوم التلوث و أنواعه، والملوثات، والآثار المترتبة على التلوث الصناعي ، ووجهات النظر المختلفة حول برامج حماية البيئة، وذلك من خلال مبحثين؛ نعرض في المبحث الأول مفهوم التلوث البيئي و أنواعه ، وأنواع الملوثات ، وفى المبحث الثاني نعرض أهمية دراسة مشكلة التلوث الصناعي وآثاره.